

د-08-2022-30104-11000000

1 - فيفري 2022

## من المديرية العامة للاداءات إلى السيد الكاتب العام لوزارة المالية

**الموضوع:** حول طلب إبداء الرأي بخصوص مشروع أمر رئاسي.  
**المرجع:** مراسلة مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة بتاريخ 07 جانفي 2022.

وبعد، تبعا للمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب إبداء الرأي بخصوص مشروع أمر رئاسي يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها، أتشرف بإفادتكم أنّ مشروع الأمر المذكور يثير من جانبي الملاحظات التالية:

### 1. على مستوى الفصل 2 من مشروع الأمر الرئاسي:

- يتجه الرأي إلى إعادة صياغة هذا الفصل وذلك بإفراد كل إضافة لفصل جديد (الفصل 19 مكرر والفصل 49 مكرر) بفصل مستقل مع إعادة ترتيب فصول الأمر المذكور وذلك على النحو التالي:

### الفصل 2:

يضاف إلى قائمة التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة النقل البري والبحري والجوي الواردة بالملحق عدد 1 من الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 المشار إليه أعلاه الترخيص التالي:

19 مكرر - نقل العملة الفلاحين.

وتضبط آجال وإجراءات وشروط إسناده وفقا للملحق المصاحب لهذا الأمر الرئاسي.

### الفصل 3:

يضاف إلى قائمة التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة القطاع البنكي والمالي والتأمين والسوق المالية الواردة بالملحق عدد 1 من الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 المشار إليه أعلاه الترخيص التالي:

#### 49 مكرّر – إحداث نظام الدفع والمقاصة.

وتضبط آجال وإجراءات وشروط إسناده وفقا للملحق المصاحب لهذا الأمر الرئاسي.

#### 2. على مستوى الفصل 7 من مشروع الأمر الرئاسي:

تضمّن الفصل 7 من مشروع الأمر الرئاسي أحكاما انتقالية اقتضت إبقاء العمل بالتراخيص " التي تمّ حذفها بمقتضى الفصول 4 و6 و7 من هذا الأمر الرئاسي ..... " لمدة 6 أشهر من تاريخ صدور الأمر.

وباعتبار أن التراخيص الإدارية سيتم حذفها بمقتضى الفصول 4 و5 و6 وأن الفصل 7 لم يتضمن التنصيص على حذف تراخيص إدارية فإنه يقترح تعويض عبارة "4 و6 و7" بعبارة "4 و5 و6".

#### 3. ملاحظات:

- لم ترد علينا الملاحق المشار إليها ضمن الفصلين 1 و4 من مشروع الأمر الرئاسي؛
- لم يتم التنصيص على مآل التراخيص التي تمّ حذفها بمقتضى الفصل 3 من مشروع الأمر الرئاسي واستثنائها من الأحكام الانتقالية المضمّنة بالفصل 7 إن كان سيتم تعويضها عند الاقتضاء بكراسات شروط من عدمه.

والسلام  
المدير العام للأوراق

الإمضاء: فتيحة الغربي